

دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي

د. نبيل مرزوق

تواجه سورية منذ مايزيد عن العقد من الزمن، وضعاً اقتصادياً متأزماً، فمعدلات النمو الاقتصادي خلال السنوات العشر الماضية، لم تكن مستقرة وتباينت بين ما يقارب 9.8% و-3.55% ولم تتجاوز وسطياً خلال الخطة الخمسية التاسعة 2.3% سنوياً وهو معدل أدنى قليلاً من معدل النمو السكاني، وقد انعكس ذلك بتراجع حصة الفرد من الاستهلاك، وبتزايد معدلات البطالة، ويفاقم من هذه الأوضاع تفاقم حدة التفاوت في توزيع الدخل الوطني، مما يعني تزايد أعداد الفقراء في المجتمع، والذين بلغت نسبة من هم تحت خط الحد الأدنى للفقير 11.4% من السكان أي مايزيد عن المليون مواطن وبلغت نسبة اجمالي المواطنين دون الحد الأعلى للفقير أكثر من 30% من السكان. اذن تواجه سورية ازمة تنمية وصعوبات في استيعاب الوافدين الجدد الى سوق العمل، أي أن اقتصادها يعاني من عوامل ضعف بنيوية، لم تستطع الاجراءات والقرارات (الاصلاحية) المتخذة خلال السنوات القليلة الماضية، بعث النشاط والحيوية في تلك البنية التي أصابها الوهن.

إلى جانب هذه التحديات الداخلية، تواجه سورية بيئة دولية واقليمية غير صديقة، وبالاحرى معادية

منها ما هو اقتصادي ويتجلى بتحديات العولمة والانفتاح الاقتصادي وتحرير الاسواق، ودخول سورية في شراكات عربية واقليمية، تعرض بناها الانتاجية والاقتصادية لمنافسة لم تستعد لها بعد، الى جانب التحديات الأمنية والسياسية التي تتهدد أمن البلاد واستقرارها. وتداخل هذين العاملين الداخلي والخارجي شكل تحدياً غير مسبوق للحكومة، التي مازالت تبحث في سبل وبرامج الاصلاح وتقرن في ما بينها. ومن خلال هذا البحث والمقارنة برز على السطح مفهوم جديد بديل لشعار الاصلاح وهو مفهوم "اقتصاد السوق الاجتماعي"

فما هو مضمون هذا المفهوم؟ وماهي شروط تطبيقه؟ ومن هي القوى الاجتماعية الحاملة له؟ وهل تتوفر جملة العناصر التي يقوم عليها في سورية الآن؟ وهل تتوفر البيئة الدولية

الداعمة له؟ هذه الاسئلة وغيرها تطرح من قبل المواطنين والاقتصاديين على السواء، وفي هذ
المداخلة سنحاول تقديم وجهة نظر في النقاط المطروحة وهي في الحقيقة ليست اجابة على
التساؤلات المطروحة بقدر كونها عناصر قد تساعد في تكوين رؤية موضوعية أوضح لمآل
الأوضاع الاقتصادية في البلاد وشروط تعافيتها.

1- في المفهوم والتباينات في التعريف:

لابد في البداية من الاتفاق على التعاريف والمفاهيم المستخدمة، فعندما يقال السوق أو
اقتصاد السوق فهو يعني (السوق الحر) أو (اقتصاد السوق الحر)، لأن السوق كمفهوم وآلية
موجودة في جميع الاقتصادات البدائية منها والأكثر تطوراً، وهي في نفس الوقت ذات أدوار
وخصائص متباينة، تباين النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد، فهناك السوق الحر وهو عملياً
نادر وأقرب الأمثلة عليه هو سوق الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك السوق الموجه والذي
كان سائداً في العديد من دول أوروبا الغربية التي اتبعت نظام "دولة الرفاه"، والذي تقوم الدولة
فيه بدور فاعل من خلال سياسات الأجور والدعم والخدمات الحكومية، وهناك السوق
الاشتراكية والتي كانت الدولة تتحكم بآليات العرض والطلب نتيجة دورها شبه المطلق في
الانتاج والاستثمار والأجور والأسعار. لذلك عندما يتحدث البعض عن السوق دون تحديد
لطبيعتها فإنه يقصد موارد "السوق الحر" وعندما يتحدث عن اقتصاد السوق فهو يقصد

"اقتصاد السوق الحر"، لأن السوق في سورية موجودة وهي أقرب الى مفهوم السوق
الموجه نتيجة تحكم الدولة بنظام الأجور، والى حد ما الأسعار من خلال التسعير الإداري لعدد
لابأس به من السلع والخدمات وقد تخلت الدولة منذ مدة عن دورها في التسعير، وفي الرقابة
على الأسعار، وفتحت الباب واسعاً أمام القطاع الخاص لتقديم الخدمات التي كانت محصورة
بها، مع ذلك بقيت الدولة متحكمة بنظام الأجور، وهذا طبعاً ليس في مصلحة العدل
الاجتماعي، وهو خلل في آليات السوق لا يحتج عليه القطاع الخاص. من هنا يتبين أن الانتقال
من اقتصاد السوق "الموجهة" المشوه، إلى "اقتصاد السوق" هو انتقال الى "اقتصاد السوق
الحر"، ومن هنا جاء الصاق مفهوم "الاجتماعي" بالسوق، ليربك منظري السوق، وليوجد بلبلة
في الصفوف وتباينا في التعريف والفهم.

قدمت العديد من الاجتهادات والتعاريف لمفهوم السوق الاجتماعي فمنها القائل بأنه
اقتصاد السوق (الحر) والذي تتدخل الدولة فيه لمعالجة حالات فشل السوق (وهو مفهوم تروج
له المؤسسات المالية الدولية بعد حالات الفشل الذريع لبرامج" التكيف الهيكلية" وتتامي
حركات الاحتجاج الاجتماعي في الدول التي طبقت هذه البرامج)، واكثر التعاريف وضوحاً تلك

القائلة بأنه" التحول الى آليات السوق مع تجاوز الانعكاسات الاجتماعية السلبية لهذه التحولات, وخاصة مايتعلق منها بعمليات الافقار والتهميش والبطالة"⁽¹⁾. ويرى آخرون أنه" تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب, وهذ التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق اذاكانت جيدة وتحاول تعديلها اذاكانت سيئة."⁽²⁾.

يتضح من التعريفين أولوية التوجه نحو آليات السوق (الحر), مع مزج هذ الآليات بتدخل حصيف من قبل الدولة, لاقامة التوازن الاجتماعي المطلوب, وازالة الغبن الحاصل في حق بعض الفئات الاجتماعية عن طريق التدخل المباشر من قبل الدولة. لن ندخل في مناقشة ما إذا كان اقتصاد السوق الاجتماعي هو فعلياً ونظرياً "تشكيلة اجتماعية", فالتشكيلة الاجتماعية تعني نظاما اجتماعيا تاريخيا له خصائصه البنيوية والانتاجية والثقافية والفكرية ذوشمول كوني واستقرار زمني كاف, وجميع هذه المعايير غير متوفرة في اقتصاد السوق الاجتماعي, كمفهوم وليس هناك في الواقع ما يؤكد وجود تحولات من هذا النوع, أي وجود تحولات اجتماعية عالمية واسعة بهذا الاتجاه, كان يمكن الحديث عن اتجاه من هذا النوع بوجود المنظومة الاشتراكية قبل عام 1990, ولكن انهيار تلك المنظومة, وعودة التطور الرأسمالي ليصبح كونيًا, يجعل هذا القول دون معنى.

لقد عرفت السوق تاريخيا على أنها المؤسسة التي يتم من خلالها تبادل السلع والخدمات, وهي ليست ذات بعد وحيز جغرافي, وانما هي علاقة وعملية, وقد تطورت السوق وآلياتها عبر الزمن منذ ممالك الشرق وحضارة الفراعنة, الى اليوم لتأخذ أشكالًا متعددة وتخصصات مختلفة, وهي مع تطور النظام الرأسمالي بدأت تأخذ سمات وشروط جديدة. ويشترط سميث والاقتصاديين التقليديين عدم تأثير الفرد على السوق وقراراتها بمعنى وجود عدد لامتناه من العارضين والمشتريين كل منهم أصغر من أن يؤثر على السوق منفردًا, وبالتالي فان آلية عمل السوق وهي " نظام المؤسسات الحرة" الحاكم للنشاط الانساني حسب رأيه, هي آلية تنافسية. وتشترط التنافسية المعرفة التامة بالاسعار وحجم العرض والطلب والتقلبات المختلفة في السوق وهذا حسب النظرية أمر بديهي " فالانسان الاقتصادي" والموجه باليد الخفية قادر على اختيار الافضل والانسب له. وليس هناك من حاجة لتدخل أي كان دولة أو غير ذلك, لأن المبدأ هو الحرية التامة "للعناصر الاقتصادية" التي تحدد السعر " الطبيعي "

1 - " اقتصاد السوق الاجتماعي" هيئة تخطيط الدولة , دراسة معدة في اطار الخطة الخمسية العاشرة (غير منشورة).

2 - " اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق" حيان سلمان - ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة- حول قضايا اقتصادية راهنة- دمشق من 2005\11\22 ولغاية 2006\6\30 ص 2.

من خلال العرض والطلب في السوق. ويتحقق التوازن الكلي تلقائياً حسب فالراس، نتيجة التوازن في جميع الاسواق المتخصصة (سوق رأس المال وسوق السلع وسوق العمل) وبالنتيجة تتحقق المصالح المثلى لجميع المشاركين في هذه السوق ويحققون مكاسب منها، ولكن الشرط الأساس في ذلك كله هو حرية السوق وعدم التدخل في آلياتها من أي مصدر كان.

إذن حرية السوق، تشترط عدم تدخل الدولة، وترك الخيار الاقتصادي التنافسي يتحقق بحرية تامة، وأي تدخل أوخلل يعطل آليات السوق ويغير أولوياتها أو يؤثر عليها، هو خروج عن مفهوم ومبادئ حرية السوق " فحرية السوق هي الموظف الأمثل للموارد"، ودون هذه الحرية لن يتحقق التوظيف الأمثل للموارد، حسب النظرية. أي أن السوق بمعنى (السوق الحر) لا تقبل التدخل بأي اتجاه كان، من هنا عدم الانسجام في الاطروحة التي تجعل اصطلاح " اقتصاد السوق الاجتماعي" مكونا من شقين "السوق" و"المجتمع"، لأن السوق في الأساس ليست اجتماعية حسب مفاهيم الليبرالية القديمة والجديدة، وهي تنافسية واقتصادية في معاييرها، وهي من خلال تنافسيتها تحبذ الأقوى والأقدر، فمن يملك عنصرا من عناصر الانتاج يدخل السوق ويقوم بدوره في العرض أو الطلب ومن لا يملك يخرج من السوق، وبشكل مبسط من يمتلك قدرة شرائية يستطيع الشراء والبيع، ومن لا يملك شيئا لا يقبل في التعامل في السوق. من هنا فالسوق ليست اجتماعية ولاتتعامل حسب الحاجات أو الحقوق، وهي تمييزية وانتقائية، منحازة الى الأقوى والأقدر وهي بالتالي ليست ديموقراطية كما أنها ليست عادلة.

2- مفهوم آخر "لاقتصاد السوق الاجتماعي":

عدم الوضوح والانسجام في التعاريف المقدمة للاصطلاح، يحفز على اعطاء مضمون مختلف جذريا عما سبق، يقوم على اساس تحول السوق ليكون اجتماعيا، أو أن يكون الاقتصاد اجتماعيا، أي السمة الأساسية والرئيسية للسوق هي تلبية احتياجات اجتماعية، وأن الاقتصاد ذو وظيفة اجتماعية تنموية ويتجه نحو تحقيق العدالة والرفاه للمواطنين جميعا وهو ليس تنافسيا، أي أن الاجتماعي هو الجوهر للسوق، وليس " حرية آليات السوق".

في اطار هذا المفهوم يصبح للدولة دورا مختلفا عن دورها في اطار السوق الحرة، حيث تقوم بدور مفتاحي في الحماية الاجتماعية، والتحفيز الاقتصادي والاجتماعي والرفاه للمواطنين، ويقوم نظامها على مبادئ تكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروة، والمسؤولية العامة عن اولئك غير القادرين على تأمين متطلبات العيش الكريم بأنفسهم. أي الانتقال الى نظام اقتصادي اجتماعي مختلف نوعيا عن اقتصاد السوق (الحر)، وتصبح السوق محكومة

بالبعد الاجتماعي وليس بألياتها الحرة، وهذا ما عرفته بعض دول أوروبا الغربية خلال أربعينيات وحتى السبعينات من القرن الماضي في ظل ماسمي آنذاك بـ "دولة الرفاه" أو "الدولة الراعية".

إذن هنالك مفهوم آخر لاقتصاد السوق الاجتماعي تركز عبر التجربة التاريخية لعدد من الدول المتقدمة، فما هي الشروط التاريخية التي أتاحت قيام "دولة الرفاه"؟ وهل مازالت هذه الشروط قائمة في أيامنا هذه؟

القراءة التاريخية تقول أن العوامل المساعدة التي هيأت لقيام دولة الرفاه في تلك المجتمعات، قد كانت متعددة بعضها ينتمي الى الارث الثقافي والاجتماعي لتلك البلدان، والذي تأثر بفكر واشعاع الثورة الفرنسية، والبعض الآخر موضوعي وعملي وثالث اقتصادي ورابع سياسي ومصلي، ويمكن إجمال هذه العوامل والشروط في النقاط التالية:

أ- لقد شكلت الطبقة العاملة وقود الحرب، فهي التي تمت تعبئتها وزجها في تلك الأتون باسم الحرية والدفاع عن الوطن المقدس، وهي التي طلب اليها اعادة البناء والاعمار لما خربته الحرب. فهي في الحرب والسلم قوة الوطن وعماده، ولصوتها الاحترام والتقدير، وانعكس ذلك على دورها السياسي في المجتمع، كقوة مرجحة في أي تحالف سياسي، وقد تركز هذا الدور في عدد من المكتسبات الاجتماعية وفي شروط العمل ونظام الأجور والضمان الاجتماعي (تحديد ساعات العمل، الحد الأدنى للأجر، العطلة السنوية المدفوعة، نظام التقاعد، وشروط العمل والتسريح وغيرها...). أي أن الطبقة العاملة بتحولها الى قوة اجتماعية فاعلة ومؤثرة، قد منحت أحزاب اليسار الاشتراكية والشيوعية وزنا سياسيا مؤثرا على التوجهات الحكومية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعل حكومات ذلك الوقت تبدو منحازة لخيار اجتماعي أكثر عدالة.

ب- أدت عملية إعادة البناء والإعمار في دول أوروبا الغربية الى تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي، ترافقت بزيادات كبيرة في انتاجية العمل، وبوفرة كبيرة في الانتاج الذي بدأ يأخذ طابعاً جماهيرياً (الأدوات والتجهيزات الكهربائية المنزلية وغير المنزلية، السيارات، الملابس)، الوفرة في الانتاج والحاجة الى توسيع الأسواق، بالاضافة الى الطلب الكبير على قوة العمل، حفز رأس المال على القبول بصيغة العبء الاجتماعي، والتي كانت تعني ضرائب أكبر لتمويل الخدمات والمرافق العامة، وأجوراً أعلى لتمكين قوة العمل من التمتع بانجازاتها الانتاجية والاجتماعية.

ت- إن وجود نظام إقتصادي بديل يحقق النجاحات والعدالة في التوزيع لنواتج العمل، قد شكل مرجعية للتحركات العمالية في مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية على نحو خاص، حيث تبين المقارنة بين النظامين أفضلية النظام الاشتراكي الوليد بالنسبة للعمال، وهذا ماشكل عاملا ضاغطا على الأنظمة الحاكمة في أوروبا الغربية، وحتى في الولايات المتحدة الأمريكية (في الخمسينات والستينات من القرن الماضي). الأمر الذي أدى الى تقديم بعض المكتسبات الاجتماعية للطبقة العاملة وللنفقات المتوسطة، مثل التعليم المجاني والرعاية الصحية ونظام التقاعد ودعم السكن والنقل العام، وتعويض البطالة، وانظمة المساعدة الاجتماعية المختلفة.

لقد ساعدت هذه العوامل على اقامة نظام خاص، ليس اشتراكياً ولكنه من خلال نظام الرعاية الاجتماعية الواسع قد حقق قدرا أكبر من العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي بالمقارنة مع نظام السوق الحر، وقد تميز عن هذا الأخير، بأن الدولة التي ترعى هذا النظام، هي دولة قوية تدخلية تسهر على تحقيق التوازن في هذه المعادلة، ولكن هل لازالت هذه الشروط والعوامل قائمة في عالم اليوم؟ والى أي مدى تشكل البيئة الدولية، عاملا مساعدا ومحفزا لإقامة مثل هذا النوع من الأنظمة؟ هذا ماسنحاول ايضاحه في الفقرات التالية.

3- شروط التطور الإقتصادي والاجتماعي السائدة

أ- سيادة فكر الليبرالية الجديدة

حفلت سنوات الثمانينات من القرن الماضي بجملة من التغيرات على صعيد الاقتصاد العالمي، وعلى صعيد التوازن الدولي، فقد أدى التطور الإقتصادي والنمو المستمر خلال مرحلة مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى أوائل السبعينات من القرن الماضي، الى زيادة التمرکز والتركز في رأس المال، وبدأت الشركات عابرة القومية تلعب دوراً حاسماً ومؤثراً من خلال اتساع قدراتها الانتاجية والتكنولوجية والمالية، واكتسبت من خلال ذلك قدرات تفاوضية كبيرة في علاقتها مع البلدان النامية وحتى الدول الرأسمالية المتقدمة، وبدأت تشكل عامل ضغط على السياسات الحكومية، باتجاه فرض تحولات اقتصادية اجتماعية، لفتح الأسواق وتحرير المبادلات وفرض اعفاءات وتسهيلات لنشاطها في تلك البلدان، وقد ساعد على ذلك بروز أزمة المديونية لعدد من الدول النامية التي فرض عليها برامج للاستقرار والتصحيح الهيكلي والتي كان من أولى توصياتها اعطاء حرية أكبر لرأس المال المحلي والأجنبي، وفتح أسواق تلك البلدان للسلع والخدمات والاستثمارات الأجنبية، وقد ترافق ذلك منذ أوائل الثمانينات بتحويلات في مركزين رأسماليين هامين (الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) كرسست توجهات وسياسات انفتاحية (ليبرالية) بدأت تنتشر بعدها الى بقية الدول

الرأسمالية المتقدمة. منذ أواخر عقد الثمانينات وأوائل التسعينات تفككت الأنظمة الاشتراكية في شرق أوروبا كما تفكك الاتحاد السوفيتي وأخذت الدول الناشئة عن هذا التفكك بنظام السوق الحر، منهية بذلك حقبة تاريخية انحسر فيها النظام الرأسمالي، وتحول فيها الى مواقع الدفاع عن وجوده واستمراريته، لذلك جاء توقيع اتفاقيات الغات لعام 1994 في ختام جولة الأورغوي، كإعلان انتصار تاريخي، وانطلاقة جديدة للنظام الرأسمالي العالمي، الذي لم يعد هناك من ينافسه أو يشكل بديلا عنه وقد اندفع بعض مروجيه للقول "بنهاية التاريخ"، أي أنه التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية النهائية للتطور الانساني. في التسعينات وتحت مظلة "العولمة" تم الترويج لفكر الليبرالية الاقتصادية الجديدة كفكر مطلق ووحيد وتم وصم كل ماخالفه بالتأخر والجمود. وفي هذا الإطار تم الهجوم على مكتسبات "دولة الرفاه" كعائق ومعرقل لحرية السوق وحركة رأس المال ومازالت معركة الدفاع عن المكتسبات الاجتماعية دائرة في عدد من الدول الأوروبية وآخرها مانتشهده اليوم من أحداث في فرنسا.

إن البيئة الفكرية والسياسية العالمية غير محفزة لمثل هذا النوع من الخيارات، كما أصبحت الدول أقل استقلالية في قرارها الاقتصادي الوطني، لما للاتفاقيات الدولية من أولوية وقيود على السياسات الاقتصادية والتجارية للدول، ونتيجة انضمام معظم الدول العربية الى منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وبعضها قد انضم الى مناطق حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن البيئة الإقليمية قد أصبحت أيضا عاملا ضاعطا على السياسات الوطنية التي يمكن أن تأخذ بها أي دولة بشكل منفصل. من هنا فإن خيار "السوق الإجتماعي" يواجه بيئة اقليمية ودولية معادية غير مساعدة وهذا لايعني عدم امكانية قيام مثل هذه السوق ولكن الأخذ بهذا الخيار يتطلب استعدادا خاصا، واجماعاً وطنياً واستراتيجية واضحة.

ب- السياسات الاقتصادية المتبعة في الداخل

دأت سورية منذ أوائل الثمانينات برنامجا للإصلاح الاقتصادي غير معلن، تميز بالتركيز على تقليص عجز الموازنة العامة للدولة، وقد تجلى ذلك بتقليص الانفاق العام عن طريق تقليص الدعم لمواد الاستهلاك الأساسي وتثبيت الأجور ووقف التعيين في الدولة والقطاع العام (إلا على شاغر)، وتقليص الانفاق الاستثماري العام، وقد ترافقت هذه الاجراءات باطلاق مبادرة القطاع الخاص، من خلال فتح كافة نشاطات القطاع الصناعي للاستثمار الخاص، وتخفيف القيود على الاستيراد والتصدير وانسحاب الدولة تدريجيا من التجارة الخارجية، وتشميل القطاع السياحي والزراعي المشترك، بالاعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية، وفي عام 1991 أصدرت الحكومة القانون رقم 10 للاستثمار الخاص

المحلي والأجنبي، والذي منحت بموجبه الاستثمارات في جميع القطاعات اعفاء ضريبياً يتراوح بين 5 و7 سنوات، كما منحت مستلزمات تلك المشروعات اعفاء جمركياً لمدة مماثلة. رغم الفشل الذي منيت به هذه السياسات وانعكاسها بمعدلات نمو اقتصادي ضعيفة وفي سنوات عديدة سلبية، وتراجع حصة الفرد من الناتج المحلي كقيمة فعلية، وزيادة نسبة العاطلين عن العمل، وارتهان الاقتصاد الوطني لسلعة أولية ناضبة (شكل النفط مايقارب 70% من الصادرات، ومايزيد عن 50% من إيرادات الموازنة)، رغم ما وصل إليه الاقتصاد الوطني من ركود وتدن في الانتاجية فان الحكومة مصرة على الاستمرار في تطبيق برنامجها "الإصلاحي"، وعلى الانسحاب من النشاط الانتاجي، بل وعلى الانتقال الى الخصخصة بطريقة مواربة عن طريق طرح بعض مؤسساتها الانتاجية للاستثمار من قبل القطاع الخاص، وتجاهل كل الوعود والدعوات لإصلاح القطاع العام الاقتصادي، وتسريع عملية الانفتاح التجاري والتحرير المتزايد لحركة الرساميل والاستثمارات الأجنبية. بالاضافة الى ارتباطها باتفاقيات اقليمية ودولية، جوهرها اقامة مناطق تبادل حر (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى) واتفاقية (الشراكة السورية الأوروبية)، وتشتترط رفع القيود والضوابط التي تعيق حرية السوق.

ت- القدرة على التأثير في آليات السوق

يتطلب بناء اقتصاد السوق الاجتماعي، مجموعة من الآليات والأدوات بيد الدولة لتدخلها وتوجيه السوق نحو الأهداف الاجتماعية المرغوبة، أي بنية مؤسسية وتشريعية وتنظيمية كفوءة، وقدرة اقتصادية ومالية مؤثرة لتحقيق التوازنات الانتاجية والاقتصادية ومن بين هذه الأدوات:

1- مؤسسات السوق

تنظيم السوق وتحديد أدوار الفاعلين فيه شرط ضروري لعمل السوق الحر، وفي إطار السوق الاجتماعي يصبح ذلك أولوية، فالسوق في بلادنا هي سوق غير منظمة وغير منضبطة، لغياب التشريعات والقوانين الناظمة لعمل السوق. قانون التجارة مازال يناقش منذ عدة سنوات وهولم يصدر حتى الآن وغير معروف بأي اتجاه سوف يصدر، لا يوجد حتى الآن قانون للتنافسية ومنع الاحتكار، قانون الشركات لم يقر بعد، منظمات أرباب العمل والمنظمات المهنية والمنظمات العمالية، ليس لها دور حقيقي فاعل من جهة التعبئة والتنظيم وفرض المعايير والرقابة على الأداء المهني للمنضوين فيها، بل ان المنظمة الوحيدة لحماية حقوق المستهلك هي منظمة مرتبطة بوزارة الاقتصاد وتخشى أن تقوم بأي دور فاعل يمكن أن يفسر

على أنه تدخل من قبل الوزارة. هنالك ضعف مؤسسي وتنظيمي وأحيانا بشري، في جهاز الدولة، يحول دون قيامه بمهام الرقابة والتقييم والمتابعة، على سبيل المثال من يقيم عمل الشركات المساهمة؟ ومن يلزمها بالانفصاح والشفافية في موازنتها ونشاطاتها؟ ومن يقيم أسهمها ووضعيتها التجارية والتنافسية؟ هذا مثال وهنالك الكثير في هذا المجال، ما يؤكد أن مؤسسات السوق والمؤسسات الحكومية المرتبطة بها لم تنشأ بعد، والموجود منها حالياً غير مؤهل للقيام بهذا الدور.

2- التأثير من خلال الموازنة العامة

تستطيع الدولة من خلال موازنتها العام لعب دور حاكم في السوق نتيجة حجم الانفاق العام والاتجاهات التي يأخذها هذا الانفاق، وبالعودة الى الموازنات العامة للسنوات الماضية يتبين أن الانفاق العام قد شكل خلال النصف الأول من الثمانينات قد تراوح بين 47.5 و56.3% من الناتج المحلي الاجمالي لتلك السنوات، وبعد تطبيق برنامج "الاصلاح" عام 1986 والحد من الانفاق العام بلغت الموازنة العامة للدولة مايقارب 25.3% من الناتج المحلي عام 1990 ومع بداية التسعينات حاولت الدولة سد جزء من العجز الحاصل في الاستثمار فازدادت حصة الموازنة العامة من الناتج لتتراوح بين 28.25% و34.3% من الناتج خلال التسعينات، وقد تراوحت خلال السنوات 2000-2005 بين 32 و33% من الناتج المحلي الاجمالي. يجدر التذكير بأن كتلة الرواتب والأجور للعاملين في الدولة والقطاع العام تقدر بما يعادل 10% من الناتج المحلي الاجمالي أي مايزيد عن 60% من الانفاق الجاري في الموازنة الذي يشكل وسطيا مايقارب 50% من اجمالي الموازنة العامة. اذن لايتيح حجم الموازنة التأثير في السوق بشكل فعال لمحدوديتها وضآلة ماخصص للمساعدة الاجتماعية و الاستثمار.

3- التأثير من خلال النظام الضريبي

تعتبر سورية من أقل الدول تحصيلاً ضريبياً، وبالعودة الى الإيرادات العامة، يتبين الاعتماد الكبير على إيرادات الملكية العامة والقطاع العام، الجدول التالي يوضح هيكل الإيرادات العامة خلا السنوات 2000-2005.

هيكل الإيرادات العامة 2000-2005 بملايين الليرات السورية⁽¹⁾

2005 ت	2004	2003	2002	2001	2000	
356000	354037	311563	301658	306288	245574	جملة الإيرادات
156486	165340	150766	140647	176743	111485	الإيرادات النفطية (عدا الإتاوات)
79921	98497	77000	73326	94846	50503	ضرائب القطاع العام
55788	51619	45426	37275	44656	31108	فوائض الشركات العامة النفطية
107351	99058	91120	90698	72616	74093	الإيرادات الضريبية (عدا رسوم التجارة الخارجية ومع الإتاوات)
بالنسب المئوية %						
8.7	8.2	8.5	8.9	7.5	8.2	الإيرادات الضريبية/الناتج
28.7	29.4	29.2	29.7	31.4	27.2	جملة الإيرادات /الناتج
12.6	13.7	14.1	13.8	18.1	12.3	الإيرادات النفطية/الناتج
5,06	4,52	4,22	4,15	3,63	4,86	ضرائب الدخل/الناتج
ت: أرقام تقديرية بالنسبة لعام 2005						

يتضح ضآلة التحصيل الضريبي بالنسبة للموازنة العامة للدولة، مما يعني ضعف تأثير الضريبة بالنسبة لقطاعات الانتاج المادية والخدمية، ويتبين ضعف هذا التأثير أكثر عندما تكون الضريبة على القطاع العام هي المصدر الرئيسي، حيث تراوحت حصة القطاع الخاص الذي تزيد بين 68% ومايزيد عن 80% من الحصيلة الضريبية، أي أن القطاع الخاص الذي تزيد مساهمته في الناتج المحلي عن 60% يساهم بما يتراوح بين 32 وأقل من 20% من الحصيلة الضريبية، والتي شكلت ما بين 24 و30%² من اجمالي إيرادات الموازنة للسنوات المدروسة، أي أن العبء الضريبي رغم محدوديته فهو يقع على عاتق القطاع العام، وبالتالي فإن استخدام الأداة الضريبية، للتأثير في آليات عمل السوق تبدو محدودة وضعيفة، ولا يمكن التعويل عليها للتأثير في آليات السوق.

1 - مصدر: تتبع تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة (2000-2005) هيئة تخطيط الدولة.

2 - حسب الأرقام من الجدول السابق- مصدر هيئة تخطيط الدولة.

ث- ميزان القوى الاجتماعي السائد في البلاد:

يحدد ميزان القوى الاجتماعي بدرجة كبيرة اتجاهات التطور الاقتصادية والاجتماعية، وفي سورية حدثت منذ أواسط الثمانينات تغيرات هامة على هذا الصعيد، فقد أعيد الاعتبار للقطاع الخاص ودوره في عملية التنمية، وتخلت له الدولة عن الكثير من المواقع، وبدأت الحكومة بطرح مبدأ الشراكة بينها وبينه، بديلاً عن شراكتها مع العمال ونقاباتهم التي كانت قد أعلنت عنها أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، في إطار "التحول الاشتراكي". هذا التغير في التوجهات الحكومية، انعكس على الصعيد الاجتماعي بوزن اقتصادي وسياسي أكبر لرأس المال الخاص، وفي نفس الوقت تراجع في دور العمال وممثلهم، من خلال التضيق على فرص العمل، والمطالب العمالية وتثبيت الأجور، وفي أوائل الألفية الجديدة تميزت الصورة الطبقيّة الاجتماعيّة في سورية بالعوامل التالية:

1- تزايد انعدام التوازن والعدالة في توزيع الدخل الوطني، فقد شكلت الأجور ما لا يزيد عن 33.62% من الناتج المحلي الصافي عام 2000، والباقي 66.4%⁽¹⁾ يمثل الأرباح والريوع وأجور العاملين لحسابهم الخاص، وتمثل الأرباح والريوع الجزء الأكبر من هذه الحصة. وقد تبين من خلال المسح الذي قام به المكتب المركزي للإحصاء لدخل ونفقات الأسرة عام (2003-2004) أن 20% من السكان، الفئة ذات الدخل الأعلى تنفق على استهلاكها ما يقارب 45.25% من إجمالي الانفاق على الاستهلاك في حين تنفق نسبة الـ 20% الأفقر من السكان ما يعادل 7.24% من إجمالي الانفاق الاستهلاكي، وتتفق نسبة 50% من السكان الأفقر نحو 25.3% من إجمالي الانفاق الاستهلاكي². حسب الدراسة ذاتها تزايد معامل جيني خلال السنوات 1996-2003 من نحو 33% الى نحو 37% أي أن توزيع الدخل قد ازداد سوءاً في السنوات المذكورة، وهذا طبيعي في ظل السياسات المتبعة من قبل الحكومة. تعكس هذه اللامساواة قدرة كل فئة اجتماعية على التأثير في السوق، وفي صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد، فالفئة الميسورة (20% من السكان) تستهلك بمفردها (45.25%) ما يزيد عن استهلاك نسبة 70% من السكان، الذين لم تتجاوز حصتهم 42.98% من الاستهلاك. القوة الاقتصادية والوزن النسبي في السوق يحدد اتجاه القرار الاقتصادي والفئات المستفيدة منه. لذلك يبدو التوجه نحو السوق

1 - نبيل مرزوق "الفقر والبطالة في سورية" - قضايا استراتيجية - المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - دمشق شباط 2004.

2 - مصدر: الفقر في سورية 1996-2003 - هبة الليثي، خالد أبو اسماعيل - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دمشق -2005- ص 34.

الاجتماعي ضرباً من التمني والرغبة في العدالة غير مستند الى ميزان قوى طبقي فعلى على الأرض، ويؤكد ذلك الدور الهامشي لقوة العمل وتنظيمها النقابي في صنع القرار.

2- تشكل البطالة معلماً آخر في تحديد صورة ميزان القوى الاجتماعي، حيث يخرج العاطلون عن العمل من دائرة اتخاذ القرار أو التأثير فيه، كما يخرجون من السوق في جانبي العرض والطلب، و يقدر معدل البطالة (عام 2005) بما يقارب 12% من قوة العمل، بعد أن بلغ معدلها حسب "دراسة خارطة البطالة" 11.7% من قوة العمل عام 2003 أي أن البطالة قد ازدادت بما يقارب 2.2 نقطة عن معدلها عام 1999 (1) أي أن البطالة قد ازدادت خلال السنوات الثلاث الماضية بمعدل وسطي سنوي يقارب 7.19% وبالمقارنة مع معدل البطالة في عام 1995 والذي بلغ حينها 7% من قوة العمل (2) تكون قد تزايدت خلال السنوات 1995-1999 بما يقارب 7.93% سنوياً. السمة الرئيسية للبطالة في سورية هي أنها بطالة شابة، وافرادها يبحثون عن العمل الأول في حياتهم المهنية، وبترجمة هذه النسب الى أرقام يتبين أن مئات آلاف الشباب مستبعدون من أي دور فاعل في اتخاذ القرار أو التأثير في اتجاهه لعدم قدرتهم على التنظيم أو الاحتجاج، وتعتبر النقابات أن أمرهم خاص بذويهم ولا علاقة لها بهم.

3- تزايد نسبة الفقراء في المجتمع. "بلغ عدد المواطنين الذين لم يتمكنوا من تغطية احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية في سوريا عام 2004/2003 حوالي 2.02 مليون فرد (وهو ما يوازي 11.4% من السكان). ويرتفع الفقر الإجمالي في سوريا إلى 30.12% باستخدام خطوط فقر إنفاق الأسر المعيشية ليشمل 5.3 مليون شخص".³ إذن مايزيد عن خمسة ملايين مواطن يعيشون دون خط الفقر الأعلى وهؤلاء يمتلكون قدرة محدودة على التأثير في السوق وفي اتخاذ القرار الاقتصادي والاجتماعي

4- هل يمكن إقامة السوق الاجتماعي؟

نعم يمكن ذلك، وهو متاح دائماً عندما تتوفر الإرادة السياسية والدعم المجتمعي الكافي، وتبين تجارب الدول الأخرى أن القرار السياسي على أعلى مستوى مطلوب في هذه الحالة، بل هو شرط ضروري، لمنح مثل هذا التوجه القوة الكافية، ولجعله خياراً سياسياً واجتماعياً، تلتف

-
- 1 - نتائج المسح متعدد الأغراض لعام 1999 - المكتب المركزي للإحصاء عام 2000.
 - 2 - مسح سوق العمل لعام 1995 في الجمهورية العربية السورية - الجزء الثالث - المكتب المركزي للإحصاء، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية-1996.
 - 3 - الفقر في سورية - مصدر سابق - ص 35.

حول القوي السياسية ومؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي، وتعبئ السلطة القوي ذات المصلحة لدعم هذا الخيار وحمايته، وهذا مالم يحصل حتى الآن.

هناك ضرورة لإعادة رسم الأدوار الاقتصادية والاجتماعية، للدولة والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي، وتحديد أولويات المجتمع السوري وفق القدرات المتاحة والكامنة فيه، ويمكن تلخيص أهم التوجهات بالعناصر التالية:

أ- اصلاح اقتصادي شامل يبدأ بإصلاح سياسي يلغي مراكز النفوذ والفساد، ويحد من قدرتها على التحكم بالقرار الاقتصادي، ويشكل إصلاح القطاع العام واعادة تحديد دورة أولوية في هذا الاصلاح.

ب- بناء مؤسسات السوق التي تعبر عن المشاركة في قيادة الاقتصاد الوطني، لضبط عمل السوق وتوجيهها بعيدا عن الاحتكار والتحكم الطفيلي.

ت- استعادة الدولة لدورها المفتاحي في عملية التنمية، أي مسؤوليتها عن قيادة عملية التنمية سواء في التخطيط أو الاستثمار أو تحديد الأولويات، وذلك مع الشركاء الاجتماعيين. اذ أن شرط السوق الاجتماعي هو المشاركة الفاعلة، فليس المقصود التعويض عن فشل السوق وإنما جعل السوق أكثر اجتماعية من خلال توجيه نشاطها لخدمة اهداف اجتماعية، بمشاركة قوي المجتمع وفئاته.

ث- العدالة والشراكة في ثمار التنمية، لضمان تطور مستدام لقوي المجتمع، ولتحفيز قدراته الابداعية والانتاجية.

ج- التضامن والتكافل الوطني، والمسؤولية الجماعية عن مستوى معيشة ورفاه جميع أبناء الوطن بما فيه الرعاية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة.

دمشق في 2005/12/6

د. نبيل مرزوق